حقائق جديدة عن معاهدة سايكس ـ بيكو

في ضوء الوثائق الروسية

د. كمال مظهر احمد

كتب العديد من المؤرخين والكتاب العراقيين وغيرهم عن مضمون معاهدة(1) ((سايكس ـ بيكو)) السرية واسلوب ابرامها ، وعن طابعها الاستعماري البحت . مع ذلك لا يزال العديد من القضايا المهمة ذات الصلة بظروف إصدار هذه الوثيقة وما تمخض عنها من نتائج يحتاج الى درس اكثر لتحديد جميع ابعادها . ان اهمية ذلك تتعدى الناحية العلمية الصرفة لتشمل الجانب السياسي كذلك لكون معاهدة ((سايكس ـ بيكو))نموذجا صارخا للدبلوماسية السرية للدول الكبرى جاء الكشف عنهابمثابة اول احتكاك مباشر للعديد من شعوب الشرق الاوسط بطبيعة الدول الاستعمارية على حقيقتها ، مما كان له تاثير مباشر على بلورة الوعي السياسي لقوى اجتماعية فعالة باتجاه صحيح . وبما ان روسيا القيصرية كانت واحدة من الاطراف الاربعة(2) التي ابرمت معاهدة ((سايكس ـ بيكو)) فقد اصبح من الطبيعي ان تكون المصادر الروسية غنية بالمعلومات والتفسيرات الخاصة بهذه المعاهدة والتي من شان عرضها استكمال ما لدينا من تصور عنها .

من المعروف ان إعادة تقسيم المستعمرات ومسالة الاستحواذ على اصقاع جديدة تأتيان في صدر قائمة العوامل التي ادت الى إندلاع نيران الحرب العالمية الاولى . وكان كل طرف في الجبهتين المتحاربتين يحاول ضمان اكبر ((ربح)) من الحرب الدائرة وقطع خط الرجعة على مناورات الاطراف ((الحليفة)) الاخرى. فلم تمض على إندلاع الحرب سوى فترة وجيزة حتى اسفرت المفاوضات بين الدول الحليفة روسيا وانكلترة وفرنسا عن التوقيع على اتفاق سري تعهدت كل دولة بموجبه ب ((... عدم وضع شروط الصلح بدون اتفاق مسبق مع كل طرف (في جبهة ـ ك. م.) الحلفاء)) وذلك ((عندما يحين موعد نقاش)) مثل تلك الشروط(3) .

كان الصراع بين دول الجبهتين على صعيدين متناقضين من اجل الاستحواد على ممتلكات الامبراطورية العثمانية يمثل الصورة البارزة لمناورات الدول الكبرى في مثل تلك المرحلة الحاسمة من التاريخ . فكان كل طرف يجد في سبيل الحيلولة دون تمكن طرف آخر من ايجاد موقع جديد له في الاراضي العثمانية وان كان ذلك على حساب المصالح الحيويه لجبهة القتال التي ينتمي اليها . فان بريطانيا مثلا كانت تلح على « الحليفة » روسيا حصر نشاطاتها العسكرية في الجبة العثمانية على العمليات الدفاعية الصرفة بحجة ضرورة التركيز على الجبهة الغربية(4) . وكان ذلك يعني في الواقع الحيلولة دون توغل القوات الروسية في الاراضي العثمانية والايرانية . ومن منطلق مشابه وقفت روسيا بحماس ضد دخول القوات اليونانية في منطقة مضائق البسفور والدردنيل .

مع إحتدام الصراع الدولي الخفي من اجل مناطق النفوذ برز اكثر دور المساومة كعنصر فعال لايجاد بعض التوافق بين المصالح المتناقضة ، ولا سيما بعد ان اصبح مثل هذا التوافق ضرورة ملحة لتحقيق نتائج افضل في ساحات القتال كذلك . وقد جاءت الصياغة الانكليزية بالنسبة للامبراطورية العثمانية على لسان وزير الخارجية السر ادوارد غراي مع إنفجار الحرب في الساحات الاوروبية مباشرة ، على النحو التالي : إذا إنضمت تركيا الى جانب المانيا « حينذاك يجب ان ينتهي وجودها »(5) . وجاءت الصياغة الروسية مطابقة تماماً لهذه . فقد كتب وزير الخارجية س. د. سازانوف في 10 آب 1914 الى سفير بلاده في استانبول رسالة يقول فيها : في حالة وقوف تركيا الى جانب المانيا « نستطيع ان نستغني عن كامل وجودها »(6) . إلا ان روسيا لم تكشف منذ البداية عن جميع اطماعها في الامبراطورية العثمانية بل ركزت حتى نهاية ايلول من العام 1914 على مسالة المضائق الحيوية بالنسبة لمصالحها ، علماً بانها وضعت بعد إندلاع الحرب مباشرة خطة مفصلة لاعادة تنظيم الحدود السياسية الاوروبية وتقسيم المستعمرات الالمانية في حالة إندحار الجبهة المعادية .

يحتاج الموضوع الأخير ، اي موقف روسيا من المضائق ورد فعل حلفائها على ذلك الموقف ، الى وقفة خاصة لانه هو الذي دشن بداية الطريق الذي افضى في النهاية الى عقد معاهدة « سايكس ـ بيكو » . فقد حاول الانكليز من جانبهم الضرب على وتر المضائق الحساس بالنسبة للروس وذلك بقصد دفعهم الى اتخاذ مواقف تتوافق اكثر مع الخطط البريطانية سواء في ميادين القتال او في الخطوط الخلفية . وعلى هذا الاساس بدأ المسؤولون الانكليز منذ اواخر العام 1914 يؤكدون للمسؤولين الروس ان مصير الامبراطورية العثمانية ككل

امر مرتبط بمصير المانيا ، وحالما يتقرر هذا الأخير فان مستقبل إستانبول والمضائق سيحدد على ضوء المصالح الروسية . وقد ذهب الملك جورج الخامس الى حد انه ذكر للسفير الروسي صراحة ان « استانبول يجب ان تكون لكم »(7) .

لكن البون ظل شاسعاً في البداية بين هذه التصريحات الخاصة مع مضامين الوثائق المدونة التي جاءت دائماً بصياغة ذكية تتحمل انواع التأويلات . فقد اكدت المذكرة البريطانية الموجهة الى الحكومة الروسية في 14 تشرين الثاني 1914 وما رافقها من تصريحات ، على ضرورة التركيز على الجبهة الالمانية عسكرياً مع حصر النشاط في الجبهة العثمانية على الدفاع فحسب . اما فيما يتعلق بالمضائق فلم يرد سوى هذا التصريح المطاطي : فيما يخص إستانبول « يجب ان يحل باتفاق مع روسيا »(8) . وكان للفرنسيين موقف مشابه للموقف الانكليزي بهذا الصدد .

لم يكن من السهل بالنسبة للروس ان يرضوا بمثل هذا الموقف ، فتسلت دبلوماسيتهم للضغط على الدولتين الحليفتين لتحديد موقف رسمي صريح حول مستقبل استانبول والمضائق . وهذا ما جاء صراحة ، المذكرة التي قدمها لهما سازانوف في 4 آذار من العام 1915 . وهنا استغل وزير الخارجية الروسي ورقة مربحة عندما هدد بالاستقالة من منصبه في حالة استمرار المعارضة الانكلو – فرنسية لضم المضائق الى روسيا ، مما يجعل من المتوقع – كما ذكر – ان يحل محله شخص آخر يكون ميالا لاحياء « نظام الاباطرة الثلاث القديم »(9) .

تمخضت الخطوة الروسية الجديدة عن نتائج سريعة ومهمة على صعيد الدبلوماسية السرية في مرحلة حساسة من مراحل الحرب العالميه الاولى . ففي 12 آذار تعهدت انكلترا في مذكرة خاصة بالعمل من جل ضمان حصول روسيا على استانبول وبعض المناطق الداخلية بضمنها الساحل الغربي للبسفور وبحر المرمرة مع اصقاع مهمة اخرى داخل النطاق الستراتيجي نفسه . الا ان المذكرة البريطانية ـت حقيق ذلك بانتهاء الحرب وتحقيق كل من انكلترا وفرنسا لمشاريعهما المتعلقة بتركيا الآسيوية وغيرها من المناطق .

وافقت الحكومة الروسية على ما جاء في المذكرة البريطانية التي تحولت بذلك الى نوع من الاتفاق بين الجانبين . وفي 10 نيسان 1915 انضمت فرنسا بدورها الى الصفقة الانكلو – روسية(10) التي شكلت الخطوة الاولى لتقسيم الامبراطورية العثمانية . فقد هيأت الاجراءات الاخيرة كل الظروف اللازمة لكي تطفو « المسألة الشرقية » برمتها على السطح من جديد ولكن في إطار التناقض والتوافق الذي نجم عن احداث الحرب . وقد لعبت فرنسا دوراً انشط من غيرها في هذا المجال ، ولاسيما لان الانكليز كانوا يريدون دخول سوق المساومات الدولية وهم مسنودون بخليفة اقوى من منافسيهم ، لذا لم يستعجلوا الامر قبل ان يضمنوا لانفسهم حليفاً مؤثراً في شخص امير الحجاز(11) وقبل ان يحققوا لقواتهم مواقع ثابتة في مناطق حساسة من الشرق الاوسط(12) . إلا ان الفرنسيين الذين ادركوا كنه الموقف الانكليزي ارادوا التوصل بسرعة الى عقد إتفاق رسمي بشأن مستقبل الممتلكات العثمانية ، وعلى راسها اقطار المشرق العربي . ففي وقت مبكر (21 تشرين الثاني 1914) بين السفير الفرنسي موريسي پاليولوك للقيصر الروسي نيكولاي الثاني ما لبلاده من « مصالح روحية ومادية موروثة » في سوريا وفلسطين واستفسر عن موقفه إزاء الاجراءات التي تعتبرها فرنسا ضرورية للحفاظ عليها(13) . وبعد فترة وجيزة (في كانون الثاني 1915) اكد وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسيية للسفير الروسي في باريس عزم بلاده على نيل كل من سوريا (بضمنها ميناء الاسكندرونة) وفلسطين اثناء تقسيم الممتلكات العثمانية في المستقبل(14) .

لم يكن من السهل لفرنسا ضمان مطاليبها بالنسبة للمشرق العربي بسبب موقف حليفتيها روسيا وبشكل خاص انكلترا . فان الأخيرة كانت تعمل جاهدة وعلى اصعدة مختلفة لحصر النفوذ الفرنسي في اضيق رقعة ممكنة من هذه المنطقة الحساسة . اما روسيا فانها وان لم تكن في موقف يسمح لها بالتفكير مثل حليفتيها بالنسبة للمشرق العربي ، إلا انها حاولت من جانبها استغلال الظروف في سبيل ضمان اطماعها في بقية اجزاء الامبراطورية العثمانية ، ولا سيما في ارمينيا وكردستان الى جانب ما مر ذكره بصدد استانبول والمضائق .

إستغلت فرنسا ظروف انتقال العمليات الحربية الى البحر الأسود وإثارة روسيا لمسألة المضائق بالشكل الذي سبق ذكره ، فاثارت من جديد على اعلى مستوى مسألة تقسيم الممتلكات الآسيوية للامبراطورية العثمانية . ففي ايام المفاوضات والاتصالات التي سبقت الاتفاق الانكلو – فرنسي – الروسي حول المضائق كتب الرئيس الفرنسي ب. پوانكاريه الى سفير بلاده في بطرسبورغ يخبره ان حكومته على إستعداد للموافقة على تقسيم الممتلكات الآسيوية العثمانية شريطة الحفاظ على « المصالح الفرنسية في الشرق الادنى » ومراعاة « المصالح الاقتصادية (الفرنسية – ك. م.) في آسيا الصغرى » مع التقيد ب « حقوق (فرنسا – ك. م.) في سوريا والاسكندرونة وولاية ادنة » . وسرعان ما طالب الفرنسيون بفلسطين كذلك على أساس كونها جزءاً من سوريا . الا ان سازانوف عارض بشدة الطلب الفرنسي الاخير واعلن ان روسيا « لن تسمح بانتقال الاماكن المقدسة في فلسطين الى حوزة دولة واحدة » . اما بالنسبة للمناطق الاخرى التي طالبت بها فرنسا فان روسيا لم تبد من جانبها الاعتراض على اي منها . ولكن كما يذكر الدكتور م. س. لازاريف فان (الحل النهائي لقضية مصير « التركة العثمانية » كان يعتمد على لندن لا بطرسبورغ)(15) . وجاء رد لندن الحاسم على لسان وزير الخارجية بان : لا داعي للاستعجال في تقسيم الممتلكات العثمانية ، ولا يحق لفرنسا المطالبة بفلسطين والاسكندرونة ، ويفضل تأسيس « خلافة عربية مستقلة » ، وان تراعى مصالح انكلترا الحيوية في العراق . وقد ابلغ سفيرا روسيا وفرنسا في لندن بفحوى هذا الرد(16) . وفي 20 آذار 1920 سلمت السفارة البريطانية في بطرسبورغ الحكومة الروسية مذكرة خاصة جاء فيها :

« تعتبر حكومة صاحب الجلالة تأسيس سلطة إسلامية مستقلة في مكان ما كمركز سياسي للاسلام حال بعاد الترك إستانبول ، امراً حيوياً . وليس من الضروري ان تكون هذه السلطة تركية ، بل ان يكون لها مركز في الاماكن الاسلامية المقدسة . واغلب الظن ان حكومة إسلامية كهذه يجب ان تضم شبه الجزيرة العربية .... وترى الحكومة البريطانية في مناقشة مسألة تقسيم العراق وسوريا وفلسطين او المناطق المجاورة امراً سابقاً لاوانه »(17) .

الا ان تتابع الاحداث بسرعة كبيرة في ميادين القتال وعلى الصعيد الدولي جعل من التغيير السريع للمواقف الدبلوماسية في سنوات الحرب امراً حتمياً . فسرعان ما غير الانكليز من موقفهم المتشدد ، ولا سيما بعد ان تم التوصل الى إتفاق بشأن المضائق وبعد ان تم كسب الشريف حسين بالشكل الذي اراده(18) . كما إستجد عامل مهم آخر في هذا الميدان لم يكن في الامكان تجاهله من قبل الانكليز . فان القوات الروسية تمكنت من تحقيق إنتصارات كبيرة على القوات العثمانية في ميادين آسيا الصغرى الحزبية وتغلغلت بعمق في الاراضي الايرانية بحيث اصبحت على مشارف بلاد ما بين النهرين(19) . وكان من شأن ذلك تحريك طموحات روسيا الواسعة باتجاه جديد ملىء بالمخاطر بالنسبة للمصالح الانكليزية . من هنا فقد غدا تقرير مصير الممتلكات العثمانية في هذه المرحلة في صالح الانكليز كذلك .

هكذا تحول الاتفاق حول تقسيم الممتلكات العثمانية الآسيوية منذ نهاية العام 1915 الى مهمة ملحة امام دبلوماسية الحلفاء . فبدأت المفاوضات بين الجانبين الفرنسي والبرطاني في لندن في 23 تشرين الثاني 1915 ، وقد مثل الاول منهما القنصل الفرنسي العام السابق في بيروت فرانسوا جورج – بيكو ومثل الجانب الثاني وكيل وزير الخارجية آرثر نيكلسن ثم حل محله الخبير بشؤون الشرق الاوسط السر مارك سايكس .

تركزت المفاوضات ب بين الطرفين خلال شهر كامل على تحديد مصير سوريا . و في هذه المرحلة ظهرت خلافات جدية بين وجهات النظر للجانبين . فان الانكليز كانوا يعترفون بالسيادة الفرنسية الكاملة على الاسكندرونة وكيليكا مع الموصل فقط(20) . اما بالنسبة للبنان فانهم كانوا يريدون ان تصبح مجرد منطقة نفوذ فرنسية . وبالنسبة لسوريا فقد كانوا يصرون على ضرورة انضمام جانب كبير منها الى حكومة الشريف حسين . اما الفرنسيون فانهم كانوا يطالبون بالسيادة المطلقة على كل الجزء الغربي من سوريا وبالحماية على دمشق وحمص وحماه وحلب وبتقسيم فلسطين .

إلا ان الانكليز الذين كانوا يرون ان التقرير النهائي لهذه القضايا إنما يعتمد على طبيعة إنتهاء الحرب ، لم يرغبوا في ان يزداد توتر الموقف اكثر من الحد الذي بلغه مع حلفائهم الفرنسيين ، لذا نراهم يخففون من معارضتهم للمطاليب الفرنسية . وقد دفعهم الى ذلك ايضا ما كانوا يتوقعونه من معارضة روسية تدفع بالفرنسيين الى بعض التراجع في المرحلة التالية من المفاوضات . وكان للفرنسيين توقعات مشابهة ، اي انهم كانوا يعتقدون بدورهم ان بامكان الضغط الروسي الحد من المطاليب الانكليزية الواسعة(21) .

في بداية آذار 1916 وصل جورج – پيكو ومارك سايكس الى العاصمة الروسية بطرسبورغ لعرض ما توصلا اليه من اتفاق على حكومة القيصر . وفي التاسع منه قدم الطرفان مذكرة تفصيلية مشتركة حول الموضوع الى وزير الخارجية سازانوف جاء في بنودها الاحد عشر اتفاقهما على تقسيم « تركيا الآسيوية » الى خمس مناطق وتوزيعها على النحو التالي :

1 – « المنطقة الزرقاء » وتتالف من الاقسام الغربية من سوريا ولبنان مع كل من كيليكيا وعينتاب واورفه وماردين وديار بكر وحكاري ، والتي اتفق الطرفان على ان تكون لفرنسا فيها السيادة المطلقة .

2 – « المنطقة الحمراء » وتتالف من القسم الجنوبي من ولاية بغداد مع ولاية البصرة وميناءي حيفا وعكا وتكون تابعة لانكلترا .

3 – « المنطقة ذات اللون القهوائي » وتتالف من بقية فلسطين وتكون تحت اشراف دولي تتفق عليه روسيا مع الدول الغربية .

4 – « المنطقة (A) » وتتالف من القسم الشرقي من سوريا مع شمال العراق وتصبح منطقة نفوذ فرنسية .

5 – « المنطقة B » وتتالف من الاردن مع العراق الاسط وتصبح ضمن منطقة النفوذ البريطاني .

ورد في المذكرة كذلك استعداد الدولتين للاعتراف ب « استقلال » والقيام بحماية دولة عربية او اتحاد فيدرالي في منطقتي (A) ، (B) وتكون لهما الافضلية – كل في منطقته – في اقامة المشاريع ومنح القروض وتقديم المستشارين بناء على طلب الحكومة العربية . وتعهدت انكلترا بالسماح بنقل كميات معينة من مياه نهري دجلة والفرات من المنطقة (A) الى المنطقة (B) . واتفق الطرفان – كما ورد في المذكرة – على ان تكون الاسكندرونة وحيفا ميناءين مفتوحين امام تجارة فرنسا وانكلترا . وتقرر بموجب البندين السادس والسابع ان يقوم الانكليز ببناء خط حديدي من حيفا باتجاه بغداد ويقوم الفرنسيون ببناء خط مشابه من حلب بالاتجاه نفسه على ان لا يجري العمل في بناء سكة حديد بغداد الى الجنوب من الموصل ضمن المنطقة (A) والى الشمال من سامراء ضمن المنطقة (B) . ونص البند الثامن من المذكرة على ضرورة الحفاض على التعريفة الكمركية التركية على مدى عشرين عاماً ، شريطة ان لايحق لاي من الجانبين القيام برفعها او تبديلها دون موافقة مسبقة من الجانب الآخر . واتفقت الدولتان في البند التاسع على عدم السماح لطرف ثالث بالاستحواذ على اي جزء من شبه الجزيرة العربية او القيام ببناء قواعد في الجزر الواقعة على الجانب الشرقي من البحر الاحمر . واخيراً نص مشروع الاتفاق الانكلو – فرنسي على ان « تجري المفاوضات مع العرب بشأن حدود الدولة (العربية – ك. م.) او اتحاد الدول(العربية – ك. م.) ... باسم الدولتين » (البند العاشر) ، وان « تقوم الدولتان معاً بوضع الضوابط على تصدير السلاح للمناطق العربية » (البند الحادي عشر)(22) .

لم تلق المذكرة في مضمونها العام معارضة قوية من جانب الروس الذين ابدوا ، مع ذلك ، تحفظهم بشأن بعض النقاط الواردة فيها كما اقتراحوا بعض الاضافات والتعديلات التي اعتبروها ضرورية بالنسبة لمصالحهم . فان سازانوف لم يكن مرتاحاً ، مثلا ، من عدم وجود « دولة حاجزة » بين مناطق النفوذ الروسية والفرنسية والانكليزية في الشرق الاوسط(23) . وطالب باشراف روسي على الكنيسة الارثدوكسية في فلسطين ، كما عارض منح منطقة ورمي الداخلة في الحدود الايرانية والواقعة على مشارف الحدود الروسية ، للفرنسيين(24) . وبالرغم من محاولة الفرنسيين وضع الروس امام الامر الواقع ، الا ان الانكليز ساندوهم في محاولة منهم لكسبهم الى جانبهم بالنسبة لقضايا اخرى اعتبروها حساسة بالنسبة لمصالحهم في الشرق الاوسط . وعلى هذا الاساس قدم مارك سايكس خارطة جديدة تركت فيها منطقة ورمي للروس وعوض الفرنسيين عنها بمنحهم منطقة سيواس – خربوط – قيصري . وكان الخبير البريطاني يبتغي من مناورته هذه ضمان تأييد الدبلوماسية الروسية لخطط

الانكليز بشأن فلسطين والحركة الصهيونية . فقد اقترح مارك سايكس التعاون مع هذه الحركة والسماح لليهود بالهجرة الى فلسطين دونما عائق وتقليص « حقوق » فرنسا هناك . وكان رد سازنوف ان حكومته تعطف على الحركة الصهيونية ، الا انها تعتبر « ان الظروف لم تحن بعد لحل القضية الفلسطينية »(25) .

جاء الرد الروسي الرسمي على المقترحات الانكلو – فرنسية في مذكرة خاصة بتاريخ 17 آذار 1916 تضمنت موافقة روسا على المشروع الانكلو – فرنسي شريطة تحقيق ما ورد في اتفاقية آذار – نيسان 1915 بصدد استانبول والمضائق ومنح روسيا ارمينيا الغربية مع بعض الاصقاع الكردية العثمانية والايرانية الجديدة ضمن مناطق بدليس وورمي وحكاري بالاضافة الى قسم من الساحل الجنوبي للبحر الاسود وضمان امتيازات الكنيسة الارثدوكسية في فلسطين على الا يحول ذلك دون توطين اليهود فيها . وبالمقابل فقد تعهدت روسيا في مذكرتها الجوابية بان لا تتدخل في المناطق الممتدة الى الجنوب من الخط الوهمي المار بالعمادية – جزيرة ابن عمر – دياربكر – مرعش – ادنة ، اي ما يوازي تقريبا خط العرض 38 درجة (26) .

وبالرغم من ان ما جاء في المذكرة الروسية كان يعني ان الدول الحليفة قد اقتربت كلياً من الاتفاق النهائي حول تقسيم الممتلكات الآسيوية العثمانية ، الا ان بعض القضايا الجانبية ظلت عالقة بينها واحتاج حلها الى حوالي الشهر ونصف الشهر من المفاوضات والمساومات والاتصالات الاخرى . فقد عارض الفرنسيون ان تصبح العمادية وروانذوز ضمن المنطقة (A) (27) وعارضوا ايضا ان تحدد القوانين الروسية من المصالح والامتيازات الفرنسية في المناطق التي اصبحت من نصيب روسيا . كما ان الروس ابدوا الرغبة في ان تصبح فلسطين ضمن منطقة النفوذ الفرنسية على ان تقوم لجنة دولية بالاشراف على الاماكن المقدسة وان تضمن حرية الوصول الى موانىء بحر الابيض المتوسط الواقعة على سواحلها(28) . على اي حال توصل الحلفاء في نهاية المطاف الى حل هذه الخلافات على حساب المصالح الحيوية لشعوب المنطقة . ففي اواخر نيسان من العام 1916 وافق الجانب الفرنسي على مقترحات سازانوف وفي 9 – 16 مايس تم في لندن تبادل المذكرات النهائية بين الفرنسيين والانكليز . كما اعطت الحكومة الروسية موافقتها النهائية على مشروع التقسيم في اليوم الاول من ايلول العام 1916(29) .

هكذا تم ابرام واحدة من اخطر المعاهدات الدولية لتقسيم جزء كبير ، حساس وغني من الشرق الاوسط بين ثلاث من اكبر الدول الاستعمارية وعلى حساب مستقبل واماني شعوب المنطقة ومن خلف ظهرها .

الكشف عن معاهدة « سايكس – بيكو » :

كان من الطبيعي ان تجرى كل هذه المفاوضات المعقدة والاتصالات المستمرة والمساومات الغربية التي تمخض عنها عقد معاهدة «سايكس – بيكو »بشكل سري للغاية. حتى ان الحليفة الرابعة ايطاليا ابعدت كليا عن كل ما يتعلق بها وذلك بحجة انها اعلنت الحرب ضد النمسا فقط(30). علما بان اطماعها في الممتلكات العثمانية كانت تشكل واحدا من اهم الاسباب التي دفعت بها للاشتراك في الحرب الى جانب الحلفاء . وهي لم تنل نصيبها من الغنائم المتوقعة بموجب معاهدة « سايكس – بيكو» الا بعد ان اعلنت الحرب ضد المانيا في آب من العام 1916 . حينذاك قررت حليفاتها ان تصبح الطرف الرابع في المعاهدة السرية التي نصت بموجب بنود اضافية على تخصيص رقعة واسعة من الاقسام الجنوبية والجنوبية – الغربية من الاناضول لها ، بما في ذلك ازمير واداليا وقونيه وايدن وسميرنا(31) . وبعد انتصار ثورة شباط 1917 في روسيا وافقت انكلترا وفرنسا على اضافة جزء من آسيا الصغرى الى حصة ايطاليا ، وتمت صياغة التغييرات الجديدة بدون علم روسيا وبموجب اتفاقية ثلاثية وقعت في 19 نيسان 1917 . وقد اصبحت المنطقة الايطالية تحمل على خارطة التقسيم اللون الاخضر(32) .

وبالرغم من السرية التامة التي اكتنفت عقد معاهدة « سايكس – بيكو » وملحقاتها فان بعض الاوساط الدولية بدات تحس بما يجري خلف الكواليس بشكل او بآخر . فان بعض المصادر تشير الى ان الاستخبارات الايطالية كانت على علم باتصالات الحلفاء حول تقسيم الممتلكات العثمانية(33) . وحسبما يبدو من معلومات اخرى فان الكولونيل هاوس ، وهو من اقرب مستشاري الرئيس الامريكي ولسن ، كان على بعض الاطلاع على ما تم الاتفاق عليه بين الحلفاء سراً ، وان ظل الرئيس ولسن يؤكد جهله المطلق بالمعاهدة حتى بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها(34) 0 كما ان بعض الاوساط السياسية التركية بدات تحس بما يطبخ من مؤامرات في الخفاء ضد مصالح بلادها الحيوية(35) .

مع ذلك ظلت تفاصيل بنود معاهدة « سايكس – بيكو » وملحقاتها غير معروفة الا لدى الاوساط الحاكمة الانكليزية والفرنسية والروسية والايطالية . ولقد تم الكشف عنها وعن غيرها من العهود والمواثيق الدولية السرية بعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا . ففي 8 تشرين الثاني 1917 ، اي بعد يوم واحد من الثورة ، أعلن النظام الجديد رفضه للدبلوماسية السرية وتعهد بنشر جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها الحكومة القيصرية السابقة مع الدول الكبرى وغيرها . وعلى هذا الاساس تشكلت لجنة خاصة برئاسة ن. ك. ماركين(36) لدراسة المعاهدات المراسلات السرية لروسيا القيصرية تمهيداً لنشرها . وبعد حل رموزها الذي استغرق حوالي ستة اسابيع من العمل المتواصل تم نشر حوالي مائة معاهدة وعدد كبير من الوثائق والرسائل الدبلوماسية في الصحف المحلية يعود بعضها الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . بعد ذلك نشرت سبعة مجلدات بمضامين المعاهدات والوثائق نفسها تحت عنوان « مجموعة الوثائق السرية في ارشيف الوزارة الخارجية السابقة » . وقد ضم احد هذه المجلدات الاتفاقات السرية التي عقدت بين الحلفاء خلال سنوات الحرب العالمية الاولى ، بما فيها معاهدة « سايكس – بيكو »(37) .

ترك الكشف عن المواثيق الدبلوماسية السرية للدول الكبرى آثاراً عميقة على اوساط سياسية مختلفة سواء في الشرق او في الغرب . فقد اعادت العديد من الصحف العالمية ، ولا سيما المحايدة منها ، نشر الوثائق السرية هذه . واضطر وزير الخارجية الفرنسي الى تقديم ايضاح حول الموضوع للبرلمان الفرنسي(38) . كما حاولت اوساط دبلوماسية غربية إنكار حقيقة المعاهدات المنشورة لانها احدثت ضجة كبيرة في صفوف الاوساط الوطنية ، ولا سيما في اقطار الشرق الاوسط .

الهوامش

1 – يطلق بعض المؤرخين اسم الاتفاقية على « سايكس – بيكو » .

2 – يقصد بها بالاضافة الى انكلترا وفرنسا وروسيا كذلك ايطاليا التي لم يعر موقعها في معاهدة « سايكس – بيكو » اهتماما يذكر في معظم دراساتنا .

3 – «تاريخ الدبلوماسية»، الجز الثاني (الدبلوماسية في العصر الحديث ، 1872 – 1919) ، اعداد البروفيسور ف. م. خفوستوف والبروفيسور ي. ي. مينتس ، باشراف الاكاديمي ف. ب. بتيومكين ، باللغة الروسية ، موسكو ، 1945 ، ص 279 (في الهوامش القادمة : « تاريخ الدبلوماسية ») .

4 – المصدر نفسه ، ص 280 .

5 – المصدر نفسه ، ص 279 . وقد جاء ذلك في رده على رسالة بعثها اليه وزير الخارجية الروسي س. د. سازانوف .

6 – راجع : « العلاقات الدولية في عصر الاستعمار . وثائق من ارشيف الحكومتين القيصرية والمؤقتة 1817 – 1917 . التسلسل رقم – 3 – » 1914 – 1917 ، باللغة الروسية ، المجلد السادس ، القسم الاول ، الوثيقة رقم 50 . (في الهوامش القادمة : « العلاقات الدولية ») .

7 – « العلاقات الدولية » ، التسلسل الثالث ، المجلد السادس ، القسم الاول ، الوثائق 484 و 506 .

8 – المصدر نفسه ، الوثيقة رقم 511 ، تاريخ الدبلوماسية ، الجزء الثاني ، ص 280 .

9 – « العلاقات الدولية » ، التسلسل الثالث ، المجلد السابع ، القسم الاول ، الوثيقة رقم 312 . كان سازانوف يقصد العصبة التي ضمت بموجب اتفاقيات 1873 و 1881 و 1884 كلا من روسيا والمانيا والنمسا. وكان وزير الخارجية الروسي يريد بذلك الايحاء بان موقف حلفاء روسيا قد يدفع بها الى الجبة المعادية .

10– للتفصيل راجع : « تقسيم تركيا الآسيوية (حسبما جاء في الوثائق السرية للوزارة الخارجية السابقة) » ، باشراف ي. ا. آداموف ، باللغة الروسية ، موسكو ، 1924 ، الوثيقة رقم 22 . (في الهوامش القادمة : « تقسيم تركيا الآسيوية ») ، « مجموعة نصوص عن تاريخ العلاقات الدولية » ، الجزء الثاني ، باشراف البروفيسور ا. ف. ميللر والدكتور س. ر. سميرنوف ، باللغة الروسية موسكو ، 1972 ، القسم الثاني ، الفصل الاول ، الوثائق 17 و 19 . (في الهوامش القادمة : « مجموعة نصوص عن تاريخ العلاقات الدولية ») . كانت لفرنسا مصالح أوسع من بقية الدول الاوروبية في تركيا ، بالذات في استانبول ، لذلك ترددت في الموافقة مباشرة على المخطط الروسي .

11 – اتفاقية « حسين – مكماهون » المعروفة .

12 – فيما عدا النشاط العسكري الروسي الذي تركز في الجبهة العثمانية على ارمينيا الغربية واذربيجان الجنوبية وكردستان الشمالية مع اجزاء من كردستان الشرقية فان القوات البريطانية (حوالي مليون جندي) هي التي لعبت الدور الاساس في هذه الجبهة ، وبشكل خاص في المشرق العربي .

13– م. باليولوك ، روسيا القيصرية خلال الحرب العالمية ، باللغة الروسية ، موسكو – بطرسبورغ ، 1923 ، ص 169 – 170 .

14– راجع : م. س. لازاريف ، زوال السيادة التركية على المشرق العربي ، باللغة الروسية ، موسكو ، 1960 ، ص 124 .

15– المصدر نفسه ص 125 .

16– راجع : « العلاقات الدولية » ، التسلسل الثالث ، المجلد السابع ، القسم الاول ، الوثيقة رقم 292 ، « تقسيم تركيا الآسيوية » ، الوثيقة رقم 19 .

17– « العلاقات الدولية » ، التسلسل الثالث ، المجلد السابع ، القسم الاول ، الوثيقة رقم 398 .

18– كان الانكليز يبتغون من تعاملهم مع الشريف حسين تحويله الى اداة رئيسة للوقوف بوجه التغلغل الفرنسي في المشرق العربي .

19– توغلت القوات الروسية الى داخل الاراضي العثمانية والايرانية منذ بداية تورط تركيا في الحرب العالمية الاولى ، ولا سيما بعد ان حققت تلك القوات انتصارا كبيرا في موقعة « ساري قاميش » (6 كانون الثاني 1915) التي انتهت بمقتل حوالي 70 الف شخص من القوات العثمانية العاملة في هذه الجبهة والتي بلغ مجموع تعدادها حوالي 90 الف شخص (للتفصيل راجع : الدكتور كمال مظهر احمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى ، ترجمة محمد الملا عبدالكريم ، بغداد ، 1977 ، ص 152 – 153) .

21– راجع : م. س. لازاريف ، السياسة الاستعمارية للحلفاء في الممتلكات العربية العثمانية في 1914 – 1918 ، – مجلة « التاريخ الحديث والمعاصر » ، موسكو ، العدد السادس ، 1958 ، ص 78 .

22– راجع : « مجموعة نصوص عن تاريخ العلاقات الدولية » ، الجزء الثاني ، القسم الثاني ، الفصل الاول ، الوثيقة رقم 23 ، « تقسيم تركيا الآسيوية » ، الوثيقة رقم 74 .

23– « تاريخ الدبلوماسية » ، الجزء الثاني ، ص 278 .

24– راجع : « العلاقات الدولية » ، الجزء العاشر ، الوثائق 337 و 356 و 357 و 365 وغيرها .

25– للتفصيل راجع : م. س. لازاريف ، زوال السيادة التركية على المشرق العربي ، ص 132 .

26– راجع : « تقسيم تركيا الآسيوية » ، الوثائق 80 و 81 ، م. س. لازاريف ، السياسة الاستعمارية للحلفاء في الممتلكات العربية العثمانية، ص 79 .

27– كان الفرنسيون يريدون ان تصبح ضمن « المنطقة الزرقاء » .

28– راجع : م. س. لازاريف ، زوال السيادة التركية على المشرق العربي، ص 134 .

29– « تاريخ الدبلوماسية » ، الجزء الثاني ، ص 287 ، ا. ف. ميللر ، دراسة تاريخ تركيا المعاصر ، موسكو ، 1948 ، ص 58 .

30– تم ذلك بموجب المذكرة التي قدمتها الحكومة الايطالية الى الحلفاء في اليوم التاسع عشر من تشرين الثاني 1916 (راجع : « تاريخ الدبلوماسية » ، الجزء الثاني ، ص 287 ، ا. ف. ميللر ، المصدر السابق ، ص 59) .

31– لم تدخل ايطاليا الحرب الا بعد مساومات ومفاوضات طويلة مع الطرفين المتحاربين . فبعد ان رات ان من مصلحتها الانضمام الى الحلفاء اعلنت الحرب في 23 مايس 1915 ضد النمسا فقط ، وهي لم تعلن الحرب ضد المانيا لغاية اواخر آب من العام 1916 .

32– للتفصيل راجع : ا. ف. ميللر ، المصدر السابق ، ص 59 – 60 .

33– راجع على سبيل المثال : م. س. لازاريف ، السياسة الاستعمارية للحلفاء في الممتلكات العربية العثمانية ، ص 80 . يستند الدكتور لازاريف في ذلك الى ما اورده المؤرخ الانكليزي الموثوق ارنولد توينبي بهذا الصدد .

34– راجع : م. س. لازاريف ، السياسة الاستعمارية للحلفاء في الممتلكات العربية العثمانية ، ص 81

35– راجع : ا. ف. ميللر ، المصدر السابق ، ص 60 .

36– نيكولاي كريكوروفيج ماركين (1893 – 1918) شغل منصب سكرتير في وزارة الخارجية بعد انتصار ثورة اكتوبر .

37– للتفصيل راجع : « تاريخ الدبلوماسية » ، الجزء الثاني ، ص 304 – 305 .

38– المصدر نفسه ، ص 306 .